

المسارات والتحولت الديموقراطية في العراق -2-



طالب قاسم الشمري

بغداد

انتقالات والتحولت من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر يشوبها ويتخللها (بعض الاحيان) اندحارات او توجهات نحو الفوضى لان تلك التحولات بحاجة ماسة الى بناء اسس وقواعد ومنطلقات ونظم عمل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة وصولا لتحقيق نظام مستقر **حكم الدولة في الدستور**

اعتقد ان مشكلة العراقيين وحماية الديمقراطية تكمن في غفرت وغفرت الدستور، وهو اساس المنطلق الديمقراطي والحياة الديمقراطية، فمنذ احتياح العراق من قبل الأميركيان ولدت مسارات وصنع عمل سياسية جديدة تقوم على تقسيم الأدوار على العراقيين من خلال الطوائف والمذاهب والإعراق في حكم الدولة بخلق سلطة مركزية وحكومة ضعيفة بجانب سلطات غير رسمية وغير ديمقراطية وغير منظمة ودستورية، هي سلطات المذاهب والطوائف والإعراق، ومن هنا يجب اصلاح الدستور لتعمل الديمقراطية وتعمل فعلها في بناء مؤسسات الدولة على اسس وثوابت تخلق وتحمي الهوية الوطنية باعتبار العراقيين المواطنين وبكون هذا متميز بعيدا عن الهيمنة الطائفية والمذهبية والعنصرية والكل يخضع للديمقراطية وتناجها والكل يعمل ويتمسك بالدستور، الذي يمثل العقد الاجتماعي والاجتماعية الذي ينظم حياة العراقيين ويحمي نظامهم وغايات وطموحات واردة الاكثريه من الشعب والنمساك وبرأي هذه الاكثريه او الاغلبية يقابله احترام رأي الاقلية.

خرق الدستور
الحقيقة في العراق اليوم سلطة بثلاثة رؤوس موزعة كالتالي، رئيس البرلمان سني، رئيس الوزراء شيعي، رئيس الجمهوريه كردي، وهذه الرؤوس فيها شيء غير

الديمقراطية والسيادة ومصعد السلطات، وهذا يؤكد ويعني ان لا وجود للديمقراطية التوافقية التي تخترق الدستور وتربك وتصعد العيش المشترك والسلم الاهلي للعراقيين الذين باتوا يرفضون الخنوع والقهر والاجبار، فالعراقيين لم يعرفوا على مدى تاريخهم عنصريين متفوقين، بل هم اصحاب ثقافة وفنون وابداع وافتتاح على العالم والشعوب والمجتمعات كافة، وهم اصحاب فكر وليسا اصحاب نظرة قاصرة، بل يعرفون ما يريدون، لكن ظروفهم القاسية التي يمرون بها اليوم يريد البعض (وبخطيئ وضمن برامج) ان تصبح هذه الظروف غول اكبر منهم ليلتلعهم .. غول من الفساد والتطرف.

عقد اجتماعي جديد
تعالث الاصوات للمطالبة بإصلاح الدستور الذي ما زالت العديد من بنوده مبهمه وبحاجة الى تفصيل وتفسير وتعييلات منطلقاتها القواعد والاسس والثوابت الوطنية التي تعزز دور الديمقراطية في حماية القيم الانسانية الجامعة في المجتمع العراقي التعددي المدني وبالشكل الذي يعيد بناء الدولة المدنية التي تحمي الحريات وتحقق العدل والمساواة وكرامة الانسان العراقي ومن خلال دراسات وحوارات مهنية مفتوحة وعلى مستويات متقدمة لتحقيق بناء الهوية الوطنية الجامعة للحفاظ على الديمقراطية التي اصبحت ضحية انظمة وقوانين دستوريه فيه غفرت كثيرة وكبيرة.

الديمقراطية التوافقية خرق دستوري
تبنى وتتعزز الديمقراطية بإرادة الناخبين الذين لهم الكلمة الفصل من خلال سياقات العمل الديمقراطي التي اقراها واعتمدها الدستور

بشروط ان لا يؤدي الى الاختلاف والتصعيد والمواقف الصعبة والخطيرة، والمقصود بالاختلافات ليس في الاهداف الاستراتيجية والثوابت الوطنية، بل المقصود بالطرق والوسائل التي تؤدي في الاهداف الوطنية والاجتماعية التي تحقق تلك المقاصد وبمناهج الدولة وتعزيز اسس وقواعد منطلقات الديمقراطية وحمايتها وكل هذه الخلافات في النتيجة تصب في المصالح الوطنية العليا وعلى الرغم من الخلافات لكنها بعض الاحيان تؤدي الى الابداع والابتكار الجمعي الجانحين بالشكل الذي يبني ويعالج المشاكل والتصدعات واصلاح الكثير من الملفات لان التنوع في وجهات النظر والاساليب والوسائل لتحقيق الاهداف الوطنية تعتبر مفتاح مركزي للانفتاح وخلق وجهات نظر جديدة وايجاد حلول ناجحة لمعالجة المشكلات الخصلة في العملية السياسية الديمقراطية من خلال القادة والسياسيين اصحاب العقول الناضجة والمتفتحة والارادة الوطنية الصادقة وامثال هؤلاء القادة والسياسيين يكونون حتما من اصحاب الخبرة والتجربة والكفاءة المهنية وترامتها التي تصنع الديمقراطية وتعززها وتبنيها وتحصنها.

ثقافة الاختلاف
ترجع الديمقراطية وانحسار دورها في العملية السياسية وعدم حمايتها يعود الى خلافات القادة والسياسيين والمقصود بهذه الخلافات هي الصراعات على سلطات الدولة ومنها نشاهد ان الديمقراطية في العراق مثقوبة بسببها، والحقيقة هناك فرق كبير بين الخلاف والاختلاف لان الخلاف يعني النزاع والصراع والبغضاء والخصومة، وهذا يتضح بجلاء في صراع السياسيين على السلطة ويمثل الخألف مشكلة كبيرة في مصادرة نتائج الديمقراطية والتجاوز على رغبات وامال وتطلعات ورغبات الناس والحقيقة ان ثقافة الخلاف هذه مشكلة تبدأ من العائلة وتنتشر في المجتمع اعتبارا من دكتاتورية الاب في العائلة الى دكتاتورية الحاكم بعد ان طالت ثقافة الخلاف الحركات السياسية

ورجال السياسة والقيادات والانظمة حتى اصبح كلام الزعماء السياسيين دستوراً لا يسمح او لا يجزء احد على مناقشته و ابداء الراي فيه، ولهذه الاسباب اصبح الكثير من القادة والسياسيين وخصومات وتخذقات بدل ان يكونوا عوامل للتوحد وتعزيز الثقافة الديمقراطية في الاحكام عوامل لفرقة والسياسة والقيادات التي لا تحترم الراي والاخر، بل قاموا بنشر ثقافة الخلاف التي تتقاطع مع اسس وثوابت وقواعد اللعبة الديمقراطية والحريات المنظمة عكس الاختلاف الذي يشكل حالة طبيعية في المجتمع وهي موجودة بين الناس وبشكل يومي لان التعبير عن الراي حق مشروع وحالة ديمقراطية تصونها وتكفلها الدساتير والقوانين والشرائع، والاختلاف في السياسة والفكر حالة صحية اكثر الاحيان لانها تشكل الراي الضروي لان تشر بها الديمقراطية وتضر غيرها من اجل الوصول الى اهداف متقدمة، وهذا الهروب الى الامس احرق مراحل الديمقراطية ما جعلنا بعدين على الخبرة والتجربة لان عدم المرور بهذه المراحل يجعلنا نصطم بالاعراف والتقاليد الدينية والعشائرية وهي مفاهيم كبيرة وقفت بوجه الديمقراطية سواء كانت بشكل مقصود ام غير مقصود، والمعنى من ذلك لم تخرج الديمقراطية من رحم وبيئة طبيعية، وكان من المفروض ان تقدم التجربة الجديدة على العراق ضمن مناهج وبرامج وضمن سلسلة من الحلقات ومرحل وجرعات منظمة، ولهذه الاسباب لم تبين الديمقراطية في العراق بشكل سليم وصحيح بسبب اضطراب المناخات والبيئة المشوهة التي ولدت فيها

ولذلك جاء حرق المراحل عاملا وسببا اخر في انحسار الديمقراطية والتجاوز عليها وعدم حمايتها في العراق بل اتخذت الكثير من الجهات من الديمقراطية غطاء لعمليات الفوضى العارمة ، وهنا لابد من التعرّيج على دور الاحتلال الامريكي الذي اراد التعبير عن احتلاله بانه جاء من اجل حرية العراقيين و اراد ان يغطي على تدميره للبنى التحتية الوطنية واسقاط الدولة وتدمير مؤسساتها بالغطاء الديمقراطي الذي سرعان ما تشرق ووضع العراقيين في بؤر الفوضى الامريكية الخالقة وبهذه الممارسات اخزقت مراحل الديمقراطية في العراق وشوهت صورة وحقيقة هذا المفهوم.

كذلك فإن الاحزاب التي حكمت العراق بعد 2003، قفزت على الدستور، بل وتقاطعت معه بسبب منطلقاتها السياسية والفكرية والمذهبية والطائفية والممارسات هي مخالفة للديمقراطية وتتقاطع مع قواعدها ومنطلقاتها وثوابتها لان عدم احترام الراي والراي الاخر او الغاء الراي مشكلة عويصة لتخسر روح الديمقراطية لان حماية تلك المفاهيم والعمل بها بحاجة الى دستور وقوانين تنظم العمل بالديمقراطية ومن العوامل المهمة لضمان الديمقراطية وجود الاحزاب السياسية الضعيفة ذات التاريخ والخبرة السياسية التي حكمت العراق هي من شاركت في تاجيح الشارع وادخال العراقيين في صراعات وتخذقات خطيرة بعد ان انحرفت الديمقراطية عن مساراتها الحقيقية بسبب مساراتها وانحرف ساراتها .

تعالث الاصوات للمطالبة بإصلاح الدستور الذي ما زالت العديد من بنوده مبهمه وبحاجة الى تفصيل وتفسير وتعييلات منطلقاتها القواعد والاسس والثوابت الوطنية التي تعزز دور الديمقراطية في حماية القيم الانسانية الجامعة في المجتمع العراقي التعددي المدني وبالشكل الذي يعيد بناء الدولة المدنية التي تحمي الحريات وتحقق العدل والمساواة وكرامة الانسان العراقي ومن خلال دراسات وحوارات مهنية مفتوحة وعلى مستويات متقدمة لتحقيق بناء الهوية الوطنية الجامعة للحفاظ على الديمقراطية التي اصبحت ضحية انظمة وقوانين دستوريه فيه غفرت كثيرة وكبيرة.

القطاع الخاص .. بين الإهمال والمشاركة



فراس زوين

بغداد

القطاع الخاص في حدود فلسفة الملكية العامة لعوامل الإنتاج، والذي يضمن سيطرة وتوجيه الدولة للمسيرة التنموية للبلاد، ولكن المفارقة ان النتائج كانت بعيدة عن هذا الطموح في كثير من الاحيان، فقد اودى الدعم المطلق للقطاع العام واضعاف القطاع الخاص الى العديد من النتائج السلبية التي أخذت البلاد بعيداً عن سكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث تسبب هذا الإهمال في قتل روح التنافس في الإنتاج بين القطاعين وتمهيش الربحية والعائد الحقيقي للعديد من المشاريع الحكومية تحت ذريعة تحقيق المنفعة العامة لينتهي الحال بالقطاع العام الى مستويات عالية من الخلل الوظيفي وتشوهات عديدة في نظام الإنتاج وارتفاع التكاليف الاقتصادية مما أدى الى انخفاض حجم العائد المتحقق على رؤوس الأموال المستثمرة في منشآت القطاع العام.

قطاع عام
وقد تكرر هذا المشهد في معظم القطاع العام مثل القطاع الصناعي والزراعي والتحويلي والمالي والمصرفي والتجارة الخارجية، ومما زاد في ضعف القطاع الخاص سيطرة الدولة على كل الوردات النفطية من خلال

عملية التأمين حيث اودى ذلك الى استغناء الدولة عن الوردات التي يدرها هذا القطاع بسبب ضخامة إيرادات القطاع النفطي، والشعور المتنامي عند الدولة لفترة طويلة بعدم وجود فائدة من دعم وتطوير القطاع الخاص مع ما يمكن ان يشكله من حافز ودافع لرفض او على الأقل مناقشة ومجادلة القرارات الحكومية والتي كانت متوجهة نحو التفرّد المركزية في عقودها السابقة . لقد حمل التغيير في 2003 العديد من الافكار الجديدة في المنهج الاقتصادي (ولو من حيث النظرية)، حيث تعالت اصوات العديد من الخبراء والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والتنموي العراقي بضرورة اشراك القطاع الخاص في العملية التنموية وإعادة التوازن الى الهيكلية الاقتصادية للبلاد، وخصوصاً بعد ضعف دور القطاع العام من جهة، والإخفاقات المتتالية للنهج الربعي في إدارة الملف الاقتصادي الذي اعتمده الحكومات المتعاقبة من جهة أخرى، مع وجود عامل مهم وجوهري يتمثل بتواضع خبرة وكفاءة متخذي القرار السياسي والاقتصادي والذين تعاقبوا على إدارة البلاد في سنواته الاخيرة، بالإضافة الى الانقسامات المجتمعية وما تبعها من نتائج سلبية

على المستوى الأمني للبلاد، بل ان الأمور زادة تعقيداً في ظل الفساد المالي والإداري الذي استشرى داخل أروقة دوائر الدولة وادى الى هدر المال العام دون تحقيق اي نتائج فعلية على الواقع المعاشي.

موازنة العراق
فلم يكن قرابة تريليون (الف مليار) دولار انقحة العراق خلال موازنته منذ عام 2004 ولغاية الان في بناء واقع اجتماعي واقتصادي وامني يبشر بخير ، بل العكس هو الصحيح فلا يزال العراق يتخبط في مكانه غارق في بحر من الازمات الاقتصادية والسياسية بل وحتى الاجتماعية المتتالية دون ان يرى ضوء النجاة في نهاية النفق المرعب الذي يعيشه.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة وغيرها من العوامل الى ضعف الموارد الحكومية وعجزها عن القيام بالعملية التنموية بمفردها، لذا فإن الحاجة توجب علينا الاعتماد على القطاع الخاص كداعم رئيسي للاقتصاد المحلي يمكن من خلاله تجاوز السبلات السابقة، حيث يركز القطاع العام كل اهتماماته على بناء الصناعات الاستراتيجية التي تحقق النفع العام بعيدا عن الاهداف الربحية، تارك باقي المشاريع

التمنوية الى القطاع الخاص الذي سيدخل بصفته شريك للقطاع العام ويعقد يتم الاتفاق على شكله وصيغته للقيام وتنفيذ باقي المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة الى الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في تنفيذ وإنجاز المشاريع الحكومية التي غالباً ما تكون خاسرة وسلبية او غير ذي جدوى بالرغم من أهمية القطاع الخاص في قيادة العملية التنموية في العراق الا ان هذا لا يعني تهيش القطاع العام، بل ان السبب الاقتصادي الاجتماعي الحالي يتطلب إعطاء فرصة اكبر للنهوض بالعملية التنموية والبنائية للبلاد من خلال الشراكة بين القطاعين، ويكون ذلك من خلال تحقيق النقاط التالية :-

- إنشاء هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس الوزراء مهمتها التنسيق مع الجانب الحكومي لأجل التنسيق مع القطاع الخاص بما يفضي الى ضمان إقامة ونجاح الشراكة مع القطاع العام .
- إعادة رسم السياسة التجارية الحكومية بما يخدم الصناعة الوطنية مع ضبط عملية الاستيراد ووضع حد لمنافستها للوظيفة الحكومية في بناء مستقبل للشباب.

استثمارية صالحة ومشجعة وجاذبة لرؤوس الأموال من خلال إعادة صياغة النواحي القانونية والتشريعية والتنظيمية بما يخدم هذا التوجه.

- العمل على تطوير النظام المصرفي وخلق بيئة مالية تعمل على تسهيل عملية التمويل والإقراض، مع السرعة في إنجاز وتقديم المزيد من الخدمات المصرفية.
- التأكيد على وضع برنامج جذب الكفاءات العلمية المهاجرة ورؤوس الأموال، ودعم مشاركتها التكنولوجية وعطاءاتها وخبراتها في البناء والتطوير.
- وضع حد للفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وتسهيل عمل مؤسسات القطاع الخاص بإصدار قوانين جديدة وإزالة التعقيدات الروتينية وتحسين فرص القطاع الخاص في الحصول على تمويل ودعم من قبل الدولة .
- العمل على بناء ثقافة عامة تؤمن بأهمية القطاع الخاص ودوره في العملية التنموية من خلال التركيز على المدارس والمعاهد والكتبات في بيان أهمية العمل الخاص والمنافستها للوظيفة الحكومية في بناء مستقبل للشباب.